

آثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية

أ. ياسين ضيف جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

difyassine@yahoo.com

أ. سليم عماري جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

ammarisalim65@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات. ويرجع هذا إلى نقص الإفصاح وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للمؤسسة.

لذلك أصبحت حوكمة المؤسسات المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لهذه السلبيات من خلال علاقتها بالإفصاح المحاسبي والشفافية، وتعد هاته الأخيرة من احد أهم المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات. كما أن تطبيق الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وإرساء الثقة بين الأطراف المتعاملين مع المؤسسة، وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة في مختلف الاقتصاديات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، البيانات المالية.

Résumé

La gouvernance d'entreprise est l'un des concepts modernes d'une attention croissante au cours des dernières années sur l'impact des crises financières récurrentes qui ont conduit à la faillite de nombreuses entreprises. Cela est dû à l'absence de divulgation et ne montrent pas les données et informations qui reflètent la véritable situation financière de entreprises.

Donc la gouvernance d'entreprise est devenue l'issue la plus rapide et la solution la plus intégré et efficace à ces aspects négatifs à travers sa relation avec la transparence et la divulgation comptable, ces derniers aspects devient parmi les importants principes de la gouvernance d'entreprise.

L'application de la gouvernance a contribué de manière significative au renforcement du rôle de l'information comptable et la qualité de l'information financière et l'établissement de la confiance entre les parties traitant avec entreprises, et a progresser ainsi le développement durable dans les différentes économies.

Mots clés: la gouvernance d'entreprise, la divulgation de la comptabilité, les états financiers.

المقدمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين.

وتعرف حوكمة المؤسسات (بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تحقق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة).

حيث يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة لحوكمة المؤسسات تكون جيدة وتمنع تواطؤ الإداريين و المراجعين الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها المؤسسات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية مما أدى بالكثير من الأطراف المستفيدة (المساهمين، المستثمرين، الدائنين، الدولة.....) إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية والبيانات المالية المفصح عنها.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ماسلف سنحاول من خلال هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة المؤسسات في الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية ؟

فرضية البحث:

يكمن دور حوكمة المؤسسات في تحسين مستوى مصداقية وشفافية الإفصاح عن التقارير والقوائم المالية وإرساء الثقة بين الأطراف المتعاملين مع المؤسسة

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- تبيان العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الإفصاح في القوائم المالية
- إظهار العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومستوى الإفصاح في التقارير المالية
- إبراز الجهات المستفيدة من الإفصاح في التقارير والقوائم المالية

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصرا، حيث تساهم حوكمة المؤسسات في العديد من الجوانب الاقتصادية المتمثلة في الزيادة في التنمية ورفع في مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في زيادة مستوى الشفافية في المؤسسات وإرساء الثقة بين الأطراف المتعاملين مع المؤسسة وإبراز العلاقة بين حوكمة المؤسسات والإفصاح عن البيانات المالية.

خطوات البحث: سوف نتطرق في هذا البحث إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية

المحور الثالث: أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح والجهات المستفيدة

المحور الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

1) مفهوم حوكمة المؤسسات:

لم يتفق الباحثون عن تعريف موحد ودقيق لحوكمة المؤسسات فتم صياغة عدة تعريفات للحوكمة ومن بينها :

(1) عرفت حوكمة المؤسسات على أنها عبارة عن القواعد التي توجه سلوك المؤسسات وحاملي الأسهم ومديري الشركات، والإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز وفرض تطبيق تلك القواعد¹.

(2) تعنى حوكمة المؤسسات في جوهرها بإيجاد مجموعة من المبادئ ونظام لصنع القرارات من أجل حكم الشركة العصرية. وفي الماضي جاء تعريف المفهوم على يد بيرل ومينز بأنه مشكلة الوسيط الرئيسي، أي الفصل بين الملكية والإدارة. وعندما تطورت أسواق رأس المال البريطانية والأمريكية وتطورت بدرجة أقل أسواق القارة الأوربية، جلب هذا التطور معه نوع من الفصل بين هؤلاء المالكين للأصول الممتازة للشركة وبين الإدارة الفعلية التي يتم تعيينها ومن ثم أصبح التحدي الرئيسي هو كيفية ضمان أن المالكين أو حاملي الأسهم يستطيعون مراقبة الإدارة التي يتم تعيينها بل ويطلبون محاسبتها، وبعبارة أخرى فقد اكتسبت الاعتبارات الخاصة بحماية المساهمين أهمية. وفي أعقاب الكارثة المالية الآسيوية وغيرها من الكوارث العالمية قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع " مبادئ حوكمة المؤسسات " التي يسلم بها اليوم كمعيار عالمي².

و تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين ".

و من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للحوكمة كما يلي:

مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة

2) أهمية حوكمة المؤسسات

إن لحوكمة المؤسسات أهمية بالغة ويمكن أن تتجلى فيما يلي:

- ترسي القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسئولية والشفافية في الشركات، وتضمن نزاهة المعاملات، وبهذا تعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ إذ تضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة.
- تحديد العلاقة بين المستثمرين، ومجالس الإدارة، والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم. وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء الشركات، وترشيد اتخاذ القرارات فيها.
- ويتضمن ذلك إعداد حوافز وإجراءات تحدم مصالح حملة الأسهم، وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة³.

- توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة المؤسسات ومحاسبتهم.
- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدر المساواة بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بمشاريع الشركة⁴.

(3) مبادئ حوكمة المؤسسات

نوجز أهم المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة المؤسسات وهي كالآتي:
تأكيد أساس الإطار الفعال لحوكمة المؤسسات : تعين أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تنمية أسواق تتسم بالشفافية والكفاءة، كما يتعين أن يتمشى مع حكم القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للمالكين : يتعين أن يقوم إطار حوكمة المؤسسات بحماية ممارسة المساهمين لحقوقهم وتيسير ذلك.

معاملة المساهمين بإنصاف : يتعين أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المنصفة لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، إذ يجب أن تتاح لهم جميعاً الفرصة للحصول على معالجة فعالة عند حدوث انتهاك لأي من حقوقهم⁵.

دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات : يجب أن ينطوي إطار حوكمة المؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

الإفصاح والشفافية : ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

مسؤوليات مجلس الإدارة : يجب أن يتيح إطار حوكمة المؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين⁶.

(4) أهداف حوكمة المؤسسات

تناول كثير من الباحثين أهداف حوكمة الشركات، وقد تناولها أحدهم وقال إنها تهدف إلى تحقيق ما يلي:

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تمكين المؤسسات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انحرافات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي⁷.

5 آليات حوكمة المؤسسات

تعمل آليات حوكمة المؤسسات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، ومراقب الحسابات أكتب المرجع رقم ثمانية هنا.

ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين من آليات الحوكمة علي النحو الأتي : آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بالعميل :

قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة .

مدى التزام إدارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية .

قوة واستقلال لجنة المراجعة .

درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

آليات حوكمة المؤسسات المرتبطة بمراقبي الحسابات :

التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات بصفه دورية .

درجة استقلال مراقب الحسابات.

مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية .

مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة

كما يمكن إبراز دور آليات الحوكمة في إرساء الشفافية داخل المؤسسة للقضاء على مختلف أشكال الفساد كما يلي :

تؤدي حوكمة المؤسسات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات ونصنفها إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية:

أولا : دور الآليات الداخلية للحوكمة

مجلس الإدارة : يعتبره الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

لجنة المراجعة : وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات .

المراجعة الداخلية : يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي

ثانيا : دور الآليات الخارجية للحوكمة

المراجعة الخارجية : يساعد المراجعون الخارجيون المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها ، ويفرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام .

القوانين والتشريعات : حيث بالطبع تؤثر علي آليات الحوكمة بما يمثل الرادع من الانسياق نحو التلاعب والفساد .

منظمة الشفافية العالمية : من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطاً ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول ، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها .

وهكذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحة تفشيها⁸ .

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية

1. تعريف الإفصاح المحاسبي

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، عرف الإفصاح على أنه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل"⁹ .

الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013

كما عرف الإفصاح المحاسبي على انه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"¹⁰.

ويقصد بالإفصاح المحاسبي تقديم المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية التي تختلف باختلاف المنفعة المنشودة وباختلاف الأطراف المستفيدة فإنه لا بد من دراسة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لدى تلك الأطراف وعرض العوامل المحددة لها والتي تفيد في تطوير الإفصاح المحاسبي¹¹.

الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشئة مصدرة البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسة لتلك المنشئة¹².

2. أهمية الإفصاح المحاسبي

يجب على المؤسسات توفير المعلومات الهامة والسليمة للإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

2- يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في المحافظة على أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين.

3- يشجع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المستثمرون على شراء أسهم المؤسسات التي تفصح عن معلومات مالية.

4- تساهم في خدمة البحث العلمي وذلك من خلال المعلومات المهمة الاقتصادية والمالية.

5- الإفصاح في البيانات المالية يساعد ويخدم جهات حكومية و خصوصا "مصلحة الضرائب" التي كونها من أكثر الجهات إطلاعاً على القوائم المالية للشركات.

6- كما أن الإفصاح في القوائم المالية تستفيد منه أجهزة حماية ورقابة البيئة¹³.

3. درجات الالتزام بالإفصاح

"يعتمد مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها ليس فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا على مستوى الإفصاح المطلوب، وهناك ثلاث مستويات للإفصاح هي:

1. مستوى الإفصاح الشامل (الكامل): ويشير هذا المستوى إلى العرض الكامل لجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للوحدة الاقتصادية والأنشطة التي أثرت عليها.

2. مستوى الإفصاح العادل (الواضح): ويتطلب هذا المستوى عرض كافة البيانات التي تساهم في إيضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وبيان الأنشطة المالية التي أثرت عليها بدون تحيز لطائفة دون أخرى.

3. مستوى الإفصاح الملائم (المناسب): ويتطلب هذا المستوى الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات بما يجعل القوائم (المالية مفهومة وغير مضللة) ¹⁴.

4. خصائص الإفصاح المحاسبي ¹⁵

الشمولية: أي أنه يجب أن تشمل القوائم المالية البيانات والمعلومات بشكل كامل.
الدقة: لا بد أن تتصف البيانات والمعلومات المالية المفصحة عنها بالدقة وهذه الخاصية من أهم خصائص المعلومة الجيدة.

الملائمة: هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصحة عنها وبين القرارات التي سيتم إتخاذها وهذه الخاصية تعتبر مهمة جدا لكونها الأساس الذي تعتمده الجهة المستفيدة والمستخدمة لمثل هذه البيانات والمعلومات والقرارات التي تخدم أهدافها.

الشفافية: تعتبر هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة أن تتصف بها إذ من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول إلى الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية.

التوقيت الزمني: لا بد أن تتميز عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات بتوقيت زمني محدد حتى يتمكن أصحاب القرار والمستفيدون الآخرون من الاستفادة القصوى من هذه البيانات والمعلومات.
الوضوح وعدم الغموض: لا يجب أن تكون البيانات والمعلومات التي يشملها الإفصاح عديمة الوضوح أو يشوبها أي غموض أو التباس.

الحيادية: أي انه لا يمكن أن تنحاز المعلومات المعروضة للمستخدمين إلى فئة معينة من المستفيدين دون غيرهم حتى لا تفقد صفة الحيادية التي يجب أن تتميز بها.

المقارنة: إن قابلية مقارنة المعلومة المعروضة للإفصاح تمثل إحدى الصفات المهمة التي يجب أن تتميز بها البيانات والمعلومات المفصحة عنها حتى تزداد قابلية الاستفادة منها بشكل يخدم حاجات المستخدمين.

5. المقومات الأساسية للإفصاح:

1. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة (الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، والمحللون الماليون، والجهات الحكومية.....)
"إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة،

- سيساعد أيضا في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات من جهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل أو صورة الغرض, ذلك لان مدى ملائمة مجموعة من الإفصاحات المتوفرة في البيانات المالية، ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ماتملكه الجهة المستخدمة للبيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإفصاحات مما يعني بأن الإفصاحات التي تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإفصاحات".
2. أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يرى كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبة الأمريكية التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها بالقول: " بينما تعتبر الأهمية النسبية بمنزلة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي من استخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى"¹⁶.
3. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: حيث يجب أن تظهر المعلومات في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومة صلاحيتها وأهميتها.
4. طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءا من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.
5. أساليب الإفصاح عن المعلومة المحاسبية: إن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقه بالقوائم المالية الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو زيادة الإفصاح على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح.¹⁷

المحور الثالث: آثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح والجهات المستفيدة

1) العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومستوى الإفصاح في البيانات المالية:

من خلال ماتطرقنا له سابقا يتضح انه من أجل إعادة ورفع ثقة المتعاملين مع المؤسسات في اقتصاديات العالم المتأثرة بالأزمات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من المؤسسات العملاقة هو الاهتمام بحوكمة الشركات، وهذا راجع للنقائص التي تعاني منها البيانات المالية والمحاسبية وعدم دقتها، مع العلم أن أحد أهم المبادئ والذي تقوم

عليه حوكمة المؤسسات مبدأ الإفصاح والشفافية بما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة للبيانات المحاسبية والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. كما أنه للوصول إلى جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها لا بد من التطبيق السليم لحوكمة المؤسسات، على اعتبار أن التقارير أحد أهم المعايير الأساسية للحوكمة من خلال دقته وموضوعيته إلى جانب الالتزام بالتشريعات والقوانين، وهذا ما يوضح العلاقة وثيقة الصلة بين تطبيق الحوكمة ومستوى البيانات والمعلومات المالية كما أن تطبيق الحوكمة يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة المؤسسات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية.

أ) العلاقة بين حوكمة المؤسسات وجودة الإفصاح في القوائم المالية:

تعرف المحاسبة بأنها نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة، من المستثمرين والموردين والمدبريين والمصالح الحكومية وغيرها، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، كما أن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية، ومن أهمها ما يلي:

- ✓ قائمة الدخل.
- ✓ قائمة المركز المالي.
- ✓ قائمة التغير في حقوق الملكية.
- ✓ قائمة التدفق النقدي.

ويرجح أن تعبر هاته القوائم عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين الأطراف المتعاملة مع الشركة حيث تسعى المؤسسة إلى الرفع من قيمتها وتحقيق معدلات أرباح عالية مما يؤدي بها إلى رفع رأس مالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها، وبالتالي نمو الشركة وتوسعها وهذا بدوره يساهم بشكل كبير في زيادة حجمها، إلا أنه لبلوغ هاته الأهداف لا بد من التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وهنا تتجلى علاقة حوكمة المؤسسات بالقوائم المالية ذلك أن الإفصاح عن القوائم المالية يهدف إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي هاته القوائم ومعيديها حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.

ب) العلاقة بين حوكمة المؤسسات والتقارير المالية:

تصف المعلومات المفصّل عنها بواسطة التقارير المالية ماتريد الأطراف الداخلية الوصول إليه (نظرية الوكالة) من خلال إفصاحها عن أنشطة وأداء المؤسسة وهذا ما يختلف وأهداف القوائم المالية. كما يعد الإفصاح واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، على اعتباره أساس أي نظام لحوكمة الشركات. ومنها فالعلاقة فيما بين التقرير المالي وحوكمة المؤسسات تتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كلا منهما وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة المؤسسات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن القوى للأطراف المتعاملين والمؤسسة. وتحقيق مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم وقراراتهم.

كذلك المعلومات التي تنتجها التقارير المالية تعتبر من أهم الأعمدة التي يمكن الارتكاز عليها لقياس حجم المخاطر بجميع أنواعها، وهذا ما يبعث إلى غرس الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية الرجوع لتحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، وهو ما يبين الأثر المباشر الناتج عن تطبيق الحوكمة

2) الجهات المستفيدة من الإفصاح في التقارير والقوائم المالية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن (احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:

- ✓ طبيعة المستخدم.
- ✓ الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.
- ✓ نوع المعلومات المحاسبية ومستوي جودتها وكميتها.
- ✓ التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

وتتمثل الجهات المستفيدة من الإفصاح في التقارير والقوائم المالية فيما يلي:

1. الشركات: المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل. فالمؤسسات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة تتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجتذب مستثمرين على نطاق أوسع، ومعظمهم من الذين يسعون للاستثمار طويل الأجل. إذ أنه من المتوقع أن تتحسن إدارتها في مجالات مثل إعداد إستراتيجية للشركة، علاوة على أنها تضمن أن الاستحواذ والدمج يتم لأسباب عملية سليمة، وإن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء. ومن الأهمية بمكان أن تقلل الشركة من احتمالات تعرضها للمخاطر المختلفة بما في ذلك تعرضها للدعاوى القانونية. كما أن الشركة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين ومجتمعهم المحلي.

2. المستثمرون وحملة الأسهم: يدرك المستثمرون احتمالات حصولهم على عائد أكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، ومن ثم فهم مستعدون لدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع. كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة.

بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوى الصلة بهم. فالحوكمة الرشيدة تحمي حقوق المستثمرين، وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة وفي المعاملات الكبرى، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم. كما أن الحوكمة توفر للمستثمرين نسبة أكبر من السيولة وذلك بنائها للثقة والكفاءة في أسواق المال، الأمر الذي يتيح لهم فرصة أكبر في تنويع أصولهم وبيعها إذا أرادوا ذلك. وأخيرا فإن إجراءات الحوكمة الرشيدة لمواجهة احتمالات فشل الأعمال تحمي الدائنين وتحد من مسؤولية حملة الأسهم.

3. أصحاب المصلحة والمجتمع: تتطلب الحوكمة الرشيدة احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائيتها ومورديها والمجتمعات التي تعمل فيها. فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الاعتماد عليها، ومن ثم يحدد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبنى الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد. وتتضمن هذه المزايا الضخمة للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة. كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسئول وتحترم الملكية الخاصة تجذب نسبة أكبر من الاستثمارات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناتج عن المنافسة الشريفة والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما.

أما في المجال السياسي فإن التحول إلى حوكمة أفضل للشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة الديمقراطية الرشيدة في شركات القطاع العام. ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوى الفساد، ذلك أن إخفاء الرشاوى يصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المديرين من إصدار قرارات أكثر حكمة. وحوكمة المؤسسات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال والدولة، ذلك أن إخفاء عنصر الشفافية على هذه العلاقة نتيجة للحوكمة الرشيدة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام علاقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة. ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع:

١- المساهمين (الحاليين والمحتملين).

٢- الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل).

٣- المديرين.

٤- العاملين.

- ٥- الموردين.
 - ٦- المنافسين.
 - ٧- السلطات الضريبية.
- المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة في المشروع:
- ١- محليلي القوائم المالية وسماسرة البورصة.
 - ٢- اتحادات العمال.
 - ٣- الوكالات والهيئات الحكومية.
 - ٤- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.
 - ٥- مكاتب تدقيق الحسابات
- كما أن الحوكمة الرشيدة للشركات تساهم في خلق مناخ جيد للأعمال، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لخلق فرص عمل وزيادة رفاهية المواطنين.

الخلاصة والاقتراحات:

- نستخلص من هذه الدراسة أن الالتزام بتطبيق الحوكمة من قبل المؤسسات يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح عن البيانات المالية، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات، وبالتالي يزيد من قدرتها على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية لاقتصاد البلد.
- كما أن تطبيق الحوكمة يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح, وان عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
- مما سبق يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الاقتراحات:
- ❖ العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بأليتها ومبادئها في المجتمع الاقتصادي.
 - ❖ العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
 - ❖ العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في رفع مستوى مصداقية وموثوقية البيانات المالية المفصح عنها.

- ❖ العمل على غرس ممارسات حوكمة المؤسسات مما يؤدي بدرجة كبيرة إلى تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها. وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.
- ❖ الاهتمام بتطبيق حوكمة المؤسسات بأنه المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات وخاصة من جانب الفكر المحاسبي وذلك من خلال علاقة الحوكمة بعملية المراجعة والإفصاح المحاسبي والشفافية.

المراجع والهوامش:

1. أحمد بن محمد الرزين، حوكمة الشركات المساهمة دراسة فقهية، رسالة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2012، ص 4
2. أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة المؤسسات
3. Mikra Krasniqi ,Guide pratique de la REFORME Gouvernance d'entreprise pour les marchés émergents, 2008
4. أحمد بن محمد الرزين، مرجع سابق ذكره، ص 6-7
5. - John D. Sullivan. Aleksandr Shkolnikov , La déontologie des affaires : la composante essentielle de la gouvernance d'entreprisepar , Le Centre International pour l'Entreprise Privée, 2007
6. 1- Donald J. Johnston, OECD Principles of Corporate Governance, ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT, 2004
7. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، 2007
8. محمود أحمد حموده المحاسب القانوني وخبير الضرائب يوليو 2011
<http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=22849#.UkMsu9Jg-NA>

9. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، ماجستير، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، 2008-2009، ص32
10. رولاكاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، ماجستير، جامعة تشرين، 2007، ص54
11. إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون، جامعة فيلادلفيا الاردن، 2009
12. حسين عبد الجليل آل غزوي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية، ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2009، ص 11
13. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة- فلسطين، ماجستير، جامعة الإسلامية- غزة، ص 21
14. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية، ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2002، ص 91
15. جورج توما بيداويد، الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص 24-26
16. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية (1)، مجلة جامعة دمشق- المجلد الثامن عشر- العدد الثاني، 2002، ص 155
17. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 50